بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

أبرز جهود ومنجزات الحكومة السودانية في إنفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مقدمة:

حرصت جمهورية السودان على أن ينال الأشخاص ذوو الإعاقة حقهم من الرعاية والإهتمام ، بغرض دمجهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع وعدم إتباع أي سياسة تؤدي إلى عزلهم أو تهميشهم بسبب الإعاقة، ويأتي ذلك إستجابة للإلتزامات الوطنية الدستورية والقانونية التي ترتكز على قيم الدين وكريم المعتقدات والأخلاق والأعراف السودانية.

كما يأتي ذلك أيضاً إستجابة للإلتزامات الدولية وعلى رأسها الإتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) التي إنضمت إليها جمهورية السودان في أبريل 2009م، هذا فضلاً إتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى وغيرها من المعاهدات في مجال الإعاقة مثل: برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، والقواعد الموحدة بشان تحقيق تكافؤ الفرص لذوي الإعاقة والتي ستمثل مرجعيات أساسية للإطار العام لعمل الإعاقة في السودان.

إن توطين الإتفاقية الدولية (CRPD) وتبني إستراتيجية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ستقدم مساهمة جوهرية في تحقيق كرامتهم المتأصلة وستشجع مشاركتهم في كافة مناحي الحياة وتؤكد على إدماج قضاياهم كجزء لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية المستدامة ذات الصلة.

شكلت هذه الحيثية دافعية لدى الدولة لتبني إستراتيجية وطنية لتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة تكون هادية لوضع سياسات تقوم على أساس حقوق الإنسان وتركز على النموذج الإجتماعي الذي يهدف إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال برامج تهدف إلى تحسين إجراءات الوقاية من الإعاقة والكشف والتدخل المبكر، وتحسين عمليات التأهيل وإعادة التأهيل وتهدف إلى تحقيق مشاركتهم الكاملة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والتنمية الوطنية على قدم المساواة مع الآخرين.

تهدف الإستراتيجية من خلال محاورها المختلفة إلى تغطية كل الجوانب ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوى الاعاقة (CRPD)، وفي سبيل ذلك تسعى إلى تعظيم دور التعاون الدولي من خلال الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز الشراكات معها لدعم برامج وأنشطة الخطة.

ومن أجل تحقيق أهدافها لا تغفل الإستراتيجية الدور الكبير والرئيسي الذي يمكن أن يقوم به ذوو الإعاقة أنفسهم عبر إتحاداتهم وتنظيماتهم المختلفة لمناصرة قضاياهم ونيل حقوقهم، كما استحضرت دور المجتمع المدني السوداني بصورة عامة ودور القطاع الخاص للإسهام في إنفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الجوانب والاتجاهات.

<u>بيانات إحصاء 2008م:</u>

نسبة الاعاقة وفقا للتعداد السكانى الخامس 2008م (4,8)% والمقدرة عدداً بنحو (1,855,000) تقريباً، وذلك منسوب لجملة السكان البالغة (38,205,000).

نسبة ذوي الإعاقة في العام 2018م إذا طبقنا معدل النمو الذي قدره الجهاز المركزي للإحصاء بـ (2%) سنوياً سنجد أن سكان السودان اقتربوا في العام (2018م) من (42) مليون، وإذا أنزلنا نفس النسبة السابقة لذوي الإعاقة أصبح عدد ذوي الإعاقة الآن في السودان تفوق 2 مليون شخص من ذوي الإعاقة. وهي النسبة التي قادت إليها إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء في العام 2018م

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة:

هو الجهة المختصة قانونا بوضع سياسات الإعاقة في السودان والعمل على إنفاذ حقوق ذوي الإعاقة، ووردت أول إشارة مرجعية له في قانون رعاية وتأهيل المعوقين لسنة 1984م نص على قيام المجلس القومي لرعاية وتأهيل المعوقين في المادة (3).

وتم تكوين المجلس وفق المادة (5) لقانون المعوقين لسنة 2009م، وقد تم تشكيله في أكتوبر من العام 2010م، وضمن لذوي الإعاقة نسبة في المجلس لا تقل عن 50% من مقاعد العضوية.

إذا نشأ المجلس على المرجعيات القانونية السابقة والتي استجابت بدورها للنداء العالمي والذي أطلق في العام 1981م والذي تضمن مناشدة للدول بتشكيل مظلات وطنية تنسق الجهود الرسمية والطوعية داخل الدول وتشرف على إدارة قضايا الإعاقة فيها. تمت إعادة تشكيل للمجلس في العام 2017م وفق القانون الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2017م والذى ترأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الوزارات ذات الصلة وولاة الولايات والخبراء في مجال الاعاقة بالاضافة الى قطاع المراة والشباب والطلاب والقطاع الخاص.

أهداف المجلس:

(أ) الاهتمام بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على حلها.

(ب) العمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وجعلهم قوة فاعلة في المجتمع.

(ج) العمل على إنفاذ حقوق ذوي الإعاقة مع الجهات المختصة.

والاختصاص الذي حدده القانون للمجلس هو: وضع السياسات العامة والخطط والبرامج للأشخاص ذوي الإعاقة. والتشكيل الأخير امتاز بضمان ترفيع المجلس ليترأسه رئيس الوزراء، والحديث نفسه ينسحب على الولايات بإحلال الوالي محل الوزير الولائي.

<u>اللجان الفنية للمجلس:</u>

- لجنة المساواة امام القانون وتيسير الوصول الى العدالة.
- لجنة تيسيير الوصول الى المرافق العامة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات.
- لجنة التعليم العالى والبحث العلمى.
- لجنة خدمات الصحة.
- لجنة العمل وتنمية الموارد البشرية.
- لجنة خدمات الضمان والحماية الاجتماعية.
- لجنة تعزيز الوعى والمشاركة في الانشطة الثقافية والرياضية والسياسية.
- لجنة التعاون الدولى وتنسيق جهود المنظمات.
- لجنة تنسيق العلاقات الاتحادية.

- لجنة التخطيط والاحصاء والمعلومات.

السياسات والخطط القومية ذات الصلة:

العديد من الجهات الحكومية لها سياسات قومية تتقاطع مع مطلوبات الإعاقة نذكر منها:

السياسة الاجتماعية المتكاملة. السياسة القومية للسكان . السياسة القومية لتمكين المرأة. إستراتيجية تنمية الطفولة المبكرة.

استراتيجيات الإعاقة للوزارات ذات الصلة

إستراتيجية تعليم الأطفال ذوي الإعاقة. إستراتيجية الصحة للأشخاص ذوي الإعاقة.إستراتيجية العمل والتمكين الاقتصادي. إستراتيجية التعليم العالي لذوي الإعاقة.الإستراتيجية الملحقة بالثقافة للأشخاص ذوي الإعاقة.الإستراتيجية الملحقة بالإعلام للأشخاص ذوي الإعاقة. الإستراتيجية الملحقة بالشباب والرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة. إستراتيجية الضمان والتنمية الاجتماعية. إستراتيجية تهيئة البيئة.

منظمات المجتمع المدني:

مجال الإعاقة في السودان يذخر بالمنظمات المجتمعية وهي عريقة ومتنوعة ولكن على رأسها الاتحادات النوعية الأربعة، اضافة لمنظمات وجمعيات عاملة في مجال التعليم المتخصص، أو برامج التدريب والتأهيل بل وتمويل المشروعات وكذلك خدمات الدعم الاجتماعي المباشر والمساعدات الفردية لكافة شرائح الإعاقة أو بعضها.

الخطة الوطنية للاعاقة 2019- 2031م

مرجعيات الخطة الوطنية للاعاقة

أ. الدستور الانتقالي (2005م) المعدل (2016م).

ب. قانون الإشخاص ذوى الاعاقة القومي لسنة 2017م.

ج. البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية.

د. مخرجات الحوار الوطني والحوار المجتمعي.

هـ. الإستراتيجية القومية الربع قرنية (2007- 2031).

و. تعداد السكاني العام (2008م).

ز. الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة. (CRPD)

ح. البرتكول الأفريقي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ط. أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ي. الاتفاقية العربية بشأن تشغيل وتأهيل المعاقين.

ك. التقرير العالمي حول الإعاقة.

ل. التوصيات الختامية حول تقرير السودان الأول للجنة الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الشــركاء:

إن إعداد و تنفيذ الإستراتيجية أمرا تدخل فيه العديد من الأطراف و الشركاء ، من أهمها :

الوزارات الإتحادية. حكومات الولايات. منظمات الأمم المتحدة و المنظمات الدولية الأخرى. الاتحادات و منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. القطاع الخاص.

المبادئ والمرتكزات:

ترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ والمرتكزات الواردة فى الاتفاقية الدولية (CRPD).

الرؤية:

مجتمع يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بحياة كريمة مستدامة.

الرسالة:

بناء مجتمع خالي من الحواجز (يكون) فيه كافة الأشخاص ذوي الاعاقة مشاركين في كافة مناحي الحياة , بغض النظر عن أوضاعهم أو إعاقاتهم المختلفة ، وذلك باستكمال التشريعات و السياسات والخطط وصياغة البرامج والمشروعات والتنسيق والمتابعة للأنشطة المبذولة واعتماد منهج المشاركة والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

الهدف الإستراتيجي.

تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمكينهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، و كفالة مشاركتهم الكاملة في كافة مناحي الحياة ،إحتراماً لكرامتهم المتأصلة.

الأهداف العامة.

الهدف (1): ضمان المساواة أمام القانون واحترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وإذكاء الوعي بحقوقهم المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم.

الهدف (2): ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على أعلى مستوى من الرعاية الصحية.

الهدف(3): ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متكافئة للحصول على العمل اللائق والأجر العادل والمزايا المتساوية على قدم المساواة مع الآخرين.

الهدف(4): ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرصهم في التعلّم مدى الحياة على قدم المساواة مع الجميع.

الهدف(5): ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى المعيشة اللائق والحماية الإجتماعية.

الهدف(6): تيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان تمتعهم بالعيش المستقل والإندماج الكامل في المجتمع.

الهدف(7): ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة والثقافية وأنشطة الرياضة والترفيه.

الهدف(8): جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بموضوع الإعاقة لرسم ورصد تنفيذ السياسات والتشريعات والخدمات.

الهدف(9): تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة والتعاون الدولي.

محاور الخطة

تحتوي الخطة على تسعة محاور.

محور التشريعات. محور الصحة. محور التمكين الاقتصادي. محور التعليم. محور مستوى المعيشة اللائق والحماية والضمان الاجتماعي. محور إمكانية الوصول. محور المشاركة في الحياة السياسية والعامة والثقافية وأنشطة الرياضية. محور المعلومات. محور آليات التنفيذ والشراكة والتعاون الدولي .

ابرز المنجزات التي تلت التوقيع على الإتفاقية الدولية في ما يلي:

محور التشريعات والبناء المؤسسي: تمت إجازة (قانون الأشخاص ذوي الإعاقة القومي لسنة 2017م) ليتسق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة ويشمل كل الحقوق التي تضمنتها الاتفاقية. كما تعديل قانون التأمين الصحي 2016 وإدخال المعينات الطبية في التأمين.جاري مراجعة كل التشريعات والقوانين لمواءمتها مع الاتفاقية.

عقد المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بتشكيله الجديد إجتماعه الأول في فبراير 2018م برئاسة رئيس مجلس الوزراء القومي. كذلك تم تشكيل مجالس نظيرة بالولايات (18) مجلس ولائي.

محور الحماية والتنمية الاجتماعية:_طرحت وزارة الضمان والتنمية الإجتماعية برنامج المبادرة الاجتماعية والتي تطورت لتصبح مشروعا قومياً (برنامج شامل للأمان الإجتماعي) ، وفي إطار ذلك تم إنفاذ الآتي:

- برنامج الدعم المباشر – (دعم نقدي) لذوي الإعاقة الشديدة من الأسر الفقيرة.
- مشروعات ديوان الزكاة للفقراء المنتجين (مشاريع إنتاجية وخدمية غير مستردة)
- برنامج القرض الحسن وديع لطالح ذوي الإعاقة ،عبارة عن مال دوار .إستفادت منه 1286 أسرة.
- التمويل الاصغر (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الأسرة).
- برنامج التطوير الصناعي المستمر (شراكة مع وزارة الصناعة) يستهدف 1000 أسرة.
- برنامج التأمين الصحي لذوي الإعاقة بلغت نسبة التغطية 57.6%.
- تأهيل (الهيئة العامة للأجهزة التعويضية للمعاقين) بالمركز و12 فرع بالولايات وكذلك إنشاء أول(كلية الاطراف الصناعية).
- برنامج نفرة الزكاة (للأشخاص ذوي الإعاقة) توفير معينات لذوي الإعاقة بكافة شرائحهم بكافة ولايات السودان منذ العام 2012م ، تم خلال العام 2016م بكلفة (24) مليون جنيه، والعام 2017م بكلفة (51) مليون جنيه، واشتملت على معينات طبية ووسائل تعليمية ومشروعات صغيرة، متوسط الكلفة السنوية بالدولار حوالي (3) مليون دولار.

محور المشاركة في الحياة السياسية والعامة: شارك الاشخاص ذوي الإعاقة في إنتخابات (2015م) بكافة مراحلها ترشح منهم حوالي (44) والآن(2) منهم نواب

بالبرلمان القومي ، في الولايات يتولى أحدهم رئاسة المجلس التشريعي.وشارك ذوو الإعاقة في الحوار الوطني والمجتمعي وصدرت عنه أًدرجت ضمن خطة الدولة.

محور العون القانوني: تم إنشاء وحدة العون القانوني لذوي الإعاقة داخل إدارة العون القانوني بوزارة العدل.

محور الإحصاء والمعلومات: تم اعتماد معايير (مجموعة واشنطن) في استمارة التعداد القومي السادس الذي سيقام في العام 2018م.كما تم تصميم إستمارة لذوي الإعاقة وإنفاذ دورة تدريبية قومية حول (تعبئة استمارة الحصر).

محور البيئة الملائمة وإمكانية الوصول: إجاز مجلس الوزراء (كود مواصفات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة).

محور التعليم: تمت إجازة استراتجية التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة بواسطة مجلس الوزراء القومي (2018م). كذلك صدور قرار وزاري بترفيع إدارة التربية الخاصة (المختصة بتعليم ذوي الإعاقة) لإدارة عامة.

محور الصحة: بداية تنفيذ برنامج الكشف المبكر ومسح السمع للمواليد في المستشفيات. تم النص على إدخال المعينات الطبية لذوي الإعاقة في حزمة التأمين الصحي.وتطوير برنامج زراعة القوقعة بتمويل ديوان الزكاة.

محور العمل والعمالة: أجاز مجلس الوزراء القومي إستراتيجية العمل والعيش اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة (2018م).إجراء تفتيش على تطبيق نسبة 2% بالهيئات الحكومية

محور الثقافة والإعلام: شارك أطفال من ذوي الإعاقة بمهرجان الإبداع بدولة المغرب في مايو 2014م ممثلين لجمهورية السودان. وتم إنفاذ دورة تدريبية

للأشخاص ذوي الإعاقة في (الموسيقي والدراما) استهدفت (40) من ذوي الاعاقة من الجنسين ممثلين لعدد (9) ولايات. إجازة إستراتيجية إعلامية بواسطة وزارة الإعلام وتم إنتاج (مشاعل للتوعية).

وبمناسبة إعلان السيد الرئيس للعام 2018 عاما لمناصرة ذةي الإعاقة تم إطلاق حملة (خليك واعي – دربنا واحد هدفنا واحد) برعاية من المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركة حكومية ومجتمعية واسعة تركز على محوري إذكاء الوعي وإمكانية الوصول.

توصيات

- ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، على اعتبار أن هذه الفئة يجب أن تكون فاعلا أساسيا لتحقيق هذه التنمية.
- ضرورة إدخال المسائل والقضايا المتصلة بالإعاقة في معظم الغايات، وبخاصة تلك المتعلقة بالحد من الفقر ومكافحته عند توطين اهداف ومؤشرات التنمية المستدامة .
- مراعاة احتياجات الاشخاص ذوى الاعاقة فى الحصول على آليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من علوم وتكنولوجيا وبناء للقدرات.
- ضرورة ان تشمل الخطط الوطنية للتنمية المستدامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمثلون أفقر الفقراء في العالم مع اعتماد المؤشرات والتدابير الصحيحة المناسبة المعتمدة لإزالة الحواجز والتمييز ودعم مشاركتهم في دراسات الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر.
- ضرورة مشاركة الاشخاص ذوى الاعاقة في جميع المناصب السياسية لضمان سماع صوتهم؛ ومناهضة كل ممارسات التمييز والظلم.

- العمل على توفير قاعدة بيانات الاشخاص ذوى الاعاقة وتوفير البيانات المفصلة عنهم حسن النوع / مكان الاقامة/ الجنس/ العمر /نوع الاعاقة واسبابها.

- إدخال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحاجاتهم في جميع التدابير للوقاية من الكوارث والتدخل في حالة توفير المعونة الإنسانية؛
- إشراك جمعيات/منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مستويات الأنشطة لتخطيط المعونة الإنسانية وإدارتها وإنفاذها.
- خلاصات :
- الإستفادة من الإتفاقية الدولية لذوى الإعاقة كآلية لإدماج الأشخاص ذوى الإعاقة في خُطة التنمية المستدامة وكذلك صلاحية إستعمال الأهداف والغايات والمؤشرات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإتفاقية .
- سن وإستكمال التشريعات المرتبطة بالأشخاص ذوى الإعاقة وصياغة الإستراتيجيات والسياسات المرتبطة بالأشخاص ذوى الإعاقة في إطار خُطة التنمية المستدامة . وتنسيق السياسات وبناء القدرات وحشد الموارد وتبادل المعلومات لتنفيذ حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وكذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- الإستفادة من توجهات خُطة تحويل عالمنا في الدعوة في العمل المضاد والذى أصبح النهج السائد في تسخير الأنشطة والأعمال في القطاعين العام والخاص إلى النهج التحولى الذى يؤدى للإنتقال لممارسات جديدة أكثر كفاءةً وإهتماماً برفاهية الأشخاص ذوى الإعاقة وأقل تكلفة من الممارسات التقليدية

- تحتاج الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة إلى تضمين قضايا تنموية مهمة ترتبط بالأشخاص ذوى الإعاقة ، في قمتها قضايا البيئة وتغير المناخ ، الهجرة والنمو الحضرى ، سعياً لتحقيق التنمية المستدامة .
- تحتاج الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة لتضمين فئة الشباب كفئة سُكانية مهمة ويمثل الأشخاص ذوى الإعاقة نسبة مقدرة من هذه الفئة السكانية
- تحتاج الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة إلى تضمين مفهوم العدالة الإجتماعية في ديباجة الإتفاقية وفى مواد الإتفاقية لأنها تمثل إحدى مبادئ خُطة التنمية المستدامة ولانها أكثر شمولاً من التمييز واللا مساواة .